مها سعد محمود . إدارة المكتبات الوطنية : دراسة مقارنة / مها سعد محمود ؛ إشراف زين الدين عبد الهادى ، تغريد أبو الحسن . - حلوان: م.س. محمود ، ٢٠١٧ . – رسالة ماجستير ، قسم المكتبات والمعلومات ، كلية الآداب ، جامعة حلوان

عرض
أ.د. منى فاروق
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
كلية الآداب – جامعة حلوان

تعتبر المكتبة الوطنية قمة المكتبات في الدولة؛ لأنها الجامعة والحافظة على تراثها الفكري، التي تقوم بالضبط الببليوجرافي له، والإعلام عنه، وإتاحته على أوسع نطاق، كما تؤدي الدور الريادي في التنسيق والتعاون والتشابك مع المكتبات الأخرى، وقيادة مهنة المكتبات والمعلومات بالدولة. لذلك فإن المكتبة الوطنية بمنزلة مؤسسة فكرية علمية، يجب توفير كافة الإمكانيات لها، ودعمها، وتطويرها.

وفى رحاب جامعة حلوان تم مناقشة رسالة الماجستير المقدمة من الأستاذة مها سعد محمود المعيدة بقسم المكتبات والمعلومات بالجامعة، والتي اشرف عليها الأستاذ الدكتور زين الدين عبد الهادي والدكتورة تغريد أبو الحسن. وكان عنوان الدراسة "إدارة المكتبات الوطنية : دراسة مقارنة ".

ويمثل موضوع الدراسة أحد مجالات علم المكتبات والمعلومات التي تتسم بالصعوبة والتعقيد حيث أن مجال الإدارة ليس من الموضوعات التي تجذب الباحثين في المجال، وقد زاد من صعوبة الموضوع مجتمع الدراسة الذي ارتبط به وكان المكتبات الوطنية العربية والأجنبية الأمر الذي استلزم أن يتولى إجراء هذه الدراسة باحث من الطراز الأول يتمتع بدرجة كبيرة من الإخلاص والتفاني والصبر والحرص على الإصغاء إلى تعليمات وتوجيهات هيئة الإشراف والاستفادة منها في كل مراحل البحث . كما أن موضوع الدراسة يتسم بالأهمية لارتباطه بالمكتبات الوطنية، حيث كان الهدف الأسمى للدراسة هو المساهمة في تحسين أوضاع المكتبة الوطنية المصرية وهى دار الكتب والوثائق القومية التي نتمنى جميعا لها أن تكون على مستوى الجودة التي تتمتع به المكتبات الوطنية في الدول المتقدمة. ولذلك فقد حرصت الباحثة من خلال دراستها على تقديم هيكل تنظيمي مقترح لدار الكتب والوثائق القومية فضلاً عن دليل إرشادي لإعداد خطة إستراتيجية لإدارة المكتبات الوطنية العربية وفى مقدمتهم المكتبة الوطنية المصرية. وكان هذا الدليل هو أحد أهم الجوانب المضيئة بالرسالة التي أضفت قيمة حقيقية وإسهام علمي يضاف إلى البناء المعرفي في مجال إدارة المكتبات بصفة عامة وإدارة المكتبات الوطنية بصفة خاصة.

كما تميزت الرسالة بأداة جمع بيانات تمثلت في استبيان شامل تضمن ٦٣ سؤال وُزعوا على خمس عناصر رئيسية. وقد تم إعداد نسخة إنجليزية من الاستبيان لتوزيعه على المكتبات غير العربية الأمر الذي بالطبع كان يشكل صعوبة للباحثة في ترجمة الاستبيان وترجمة الإجابات عليه فضلاً عن ترجمة مواقع تلك المكتبات على الانترنت وما أتيح للباحثة من وثائق تتعلق بتلك المكتبات، هذا فضلاً عن الصعوبات التي واجهتها الباحثة في إرسال الاستبيان واستقبال الردود عليه.

وكان من أهم أهداف تلك الدراسة التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي ومدى تطبيقه وطبيعة التنظيم الإداري بالمكتبات الوطنية محل الدراسة، فضلاً عن رصد السمات الخاصة بالعاملين بتلك المكتبات وسبل تنمية مهاراتهم، وواقع ميزانيات المكتبات الوطنية وسبل تمويلها وأوجه إنفاقها. كما هدفت الدراسة إلى مقارنة الواقع الإداري بالمكتبات الوطنية العربية بمثيلاتها من المكتبات الوطنية الأجنبية. بالإضافة إلى وضع خطوط إرشادية لإعداد خطة إستراتيجية لإدارة المكتبات الوطنية العربية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الميداني لتحليل الجوانبالإدارية الخاصة بالمكتبات الوطنية العربية والأجنبية محل الدراسة، فضلاً عن المنهج المقارن لإعداد مقارنات وصفيةٍ وكميةٍ ؛ لإدراك أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة المكتبات الوطنية العربية وبين مثيلاتها الأجنبية. وتضمنت عينة الدراسة المكتبات الوطنية التالية :

مكتبة الكونجرس الأمريكية، المكتبة الوطنية الجزائرية، دار الكتب والوثائق القومية، المكتبة البريطانية، المكتبة الوطنية السويسرية، دار الكتب العراقية، المكتبة الوطنية الأسترالية، المكتبة الوطنية القطرية، المكتبة الوطنية اليمنية، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكتبة الكويت الوطنية.

وقد تضمنت الدراسة ٩٥ جدول و ٨٦ شكل ساهموا بشكل كبير في فهم الموضوع واستيعابه وتوضيحه. كما اعتمدت الدراسة على قائمة مراجع تضمنت ١٠٠ مرجع عربي و٤٦ مرجع أجنبي وقد أمكن توظيف تلك المراجع توظيفاً جيداً في إعداد الدراسة. وقد تمتعت الرسالة بلغة عربية جيدة جداً وأسلوب رصين تفتقده كثير من الرسائل والأبحاث العلمية حاليا.

وتكونت الدراسة من ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الأول (الإطار النظري) : وقد تضمن القسم الأول من هذا الفصل مراجعة علمية للإنتاج الفكري حول موضوع الدراسة بغرض تعرُّف أهم ما تم التوصل إليه عربيًّا وعالميًّا في معالجة هذا الموضوع. أما القسم الثاني فقد تضمن قضايا إدارة المكتبات الوطنية، من حيث التخطيط الاستراتيجي، والتنظيم الإداري الخاص بها.

الفصل الثاني (الدراسة التحليلية) : وتضمن قسمين :

- أولاً- الجانب التحليلي: وتضمن تحليل مفصل يهدف إلى تعرُّف إدارة المكتبات الوطنية العربية ومثيلاتها الأجنبية، من خلال تحليل الجوانب الإدارية بها التي تضمنت التخطيط الاستراتيجي، والتنظيم الإداري، والعاملين، والميزانية وذلك من خلال تحليل الردود على الاستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض
- ثانيًا- الجانب المقارن: لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة المكتبات الوطنية العربية ومثيلاتها الأجنبية (محل الدراسة).

الفصل الثالث(خطوط إرشادية لإعداد خطة إستراتيجية لإدارة المكتبات الوطنية العربية) وقد تضمن الفصل خطوط إرشادية من شأنها أن تسترشد بها المكتبة الوطنية المصرية والعربية للتغلب على المشكلات والمعوقات الإدارية التي تعوق سير العمل بها.

ومن أهم نتائج الدراسة :

١) توافر خطة إستراتيجية بتسع مكتبات من المكتبات الوطنية محل الدراسة بنسبة (٨١.٨%)، في حين لم تتوافر لباقي المكتبات التي تقدر نسبتها (١٨.٢%). وقد اتضح التفاوت في المحاور الأساسية التي تقوم الخطة الإستراتيجية بتغطيتها في معظم الخطط المتوافرة بالمكتبات الوطنية محل الدراسة؛ حيث جاءت (الرؤية – الرسالة - التوجهات الإستراتيجية) في الترتيب الأول بنسبة (٣٦.٤%)، يليها في الترتيب الثاني (رقمنة مقتنيات المكتبة خاصة الدوريات والمخططات) و(تأهيل الكوادر وتدريبها والارتقاء بها) بنسب متساوية بلغت (٢٧.٣%) لكل منهما، ثم كل من (دعم الإنتاج الفكري الوطني وتشجيعه وتطويره)، و(دور المكتبات في خدمة المجتمع)، و(التعاون التخصصي)، و(إنشاء مكتبات فرعية جديدة)، و(تنظيم مخازن الرصيد

وتوزيعها)، و(تطوير موقع المكتبة الوطنية)، و(استكمال إعادة الرصيد على الفهرس الآلي)، و(توسيع الخدمات المكتبية)، بنسبة متساوية بلغت (٩.١%).

٢) مدى تطبيق التخطيط الاستراتيجي بالمكتبات الوطنية محل الدراسة تمثل (بدرجة كبيرة) و(بدرجة متوسطة) في ثماني مكتبات بنسبة متساوية بلغت (٣٦.٤%) لكل منهما، ثم تمثل في ثلاث مكتبات (بدرجة ضعيفة) بنسبة (٢٧.٣%).

٣) توافر هياكل تنظيمية معتمدة ومكتوبة في عشر مكتبات وطنية بنسبة (٩٠.٩%)، باستثناء مكتبة واحدة فقط لم يتوافر بها هيكل تنظيمي معتمد ومكتوب بنسبة (٩.١%)؛ وذلك يفسر أهمية وجود هيكل تنظيمي لدى أيّ مكتبة وطنية.

٤) إجماع الغالبية العظمى من المكتبات محل الدراسة، بإجمالي عشر مكتبات وطنية، على توافر لائحة داخلية تنظم العمل الإداري للمكتبة (التعيين، الترقية، التدريب، العلاوة، الإجازات...إلخ) بنسبة بلغت (٩٠.٩%)، فيما عدا دار الكتب القطرية بنسبة (٩.١%).

٥) عدم الكفاية العددية الحالية للعاملين بها، وهذا يعني اتجاهًا عامًّا نحو عدم الموافقة على ذلك؛ وذلك بمتوسط حسابي قدره (١.٦٤) وانحراف معياري (٠.٦٧٤)؛ حيث أشارت خمس مكتبات إلى أن عدد العاملين بها (غير كافٍ)، كما أفادت خمس مكتبات أخرى بأن العدد (كافٍ إلى حد ما)؛ وذلك في المقام الأول بنسبة متساوية بلغت (٤٥.٥%)، تليها مكتبة واحدة فقط أشارت إلى أن العدد (كافٍ)؛ وذلك بنسبة (٩.١%).

٦) إجماع غالبية المكتبات الوطنية محل الدراسة على أن "مصادر تمويل ميزانية المكتبة" تمثلت في (الميزانية العامة للمؤسسة الأم) في الترتيب الأول بنسبة (٩٠.٩%)، وتفاوت بعض المكتبات الأخرى بين (تبرعات وهبات ومنح)، وبين مصادر أخرى مثل (ميزانية من الدولة – الإيرادات - من رعاية الشركات - الاستثمار)؛ وذلك في الترتيب الثاني بنسب متساوية بلغت (٢٧.٣%)، ثم جاء في الترتيب الثالث إيرادات المكتبة (مثل خدمة التصوير وغرامات التأخير) بنسبة (١٨.٢%).

٧) تفاوت أوجه إنفاق ميزانية المكتبات الوطنية محل الدراسة؛ إذ حظي الإنفاق على (الأجور والمرتبات) و(المقتنيات) و(المعدات والأجهزة)، على النصيب الأكبر بنسبة متساوية بلغت (٨١.٨%)، يليها الإنفاق على (الأثاث والتجهيزات) بنسبة (٧٢.٧%)، ثم الإنفاق على (أعمال الصيانة) بنسبة (٦٣.٦%)، ثم الإنفاق على (التجليد) بنسبة (٤٥.٥%)، ثم الإنفاق على (الاشتراك في الدوريات) و(الاشتراك في قواعد البيانات) بنسبة متساوية بلغت (٣٦.٤%)، وأخيرًا الإنفاق على (الخدمات الجديدة) بنسبة (٢٧.٣%).

ومن أهم ما أوصت به الدراسة إعادة النظر في التخطيط الاستراتيجي بالمكتبات الوطنية العربية؛ من أجل زيادة الفاعلية والكفاءة بها، وإعطاء صورة واضحة عنها، ومن أجل المساعدة على توزيع وتخصيص الموارد المتاحة لها، وتزويدها بالإرشادات حول ما تسعى إلى تحقيقه في المستقبل؛ وذلك بتطوير النظم الإدارية التي تحكم الأداء في المكتبة.

ويمكن لهذه الدراسة أن تكون محل إفادة للقيادات الإدارية ومتخذي القرارات بالمكتبات الوطنية، حيث تقدم الدراسة أفضل الممارسات في مجال إدارة المكتبات الوطنية على المستوى العالمي ومن ثم الاستفادة منها في إحداث التغيير المناسب داخل المكتبات الوطنية العربية وفى مقدمتهم المكتبة الوطنية المصرية. كما تقدم مجموعة من الخطوط الإرشادية لكيفية إعداد خطة إستراتيجية من شأنها أن تفيد القائمين على المكتبات الوطنية عند وضعهم لخطط إستراتيجية لمكتباتهم .